الفعالية الجبائية و التنافسية لمواجهة الأزمة في الجزائر

دواح سفيان و لبيق محمد بشير

جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس

ملخص :

رغم أن الجزائر لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية بطريقة مباشرة إلا أنها تأثرت بطريقة غير مباشرة مست خاصة فائض الميزان التجاري و حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة. الاقتصاد الجزائري بوصفه اقتصادا ريعيا يعتمد أساسا على المحروقات، فهو اقتصاد هش معرض لتقلبات هذه الأسعار، و يتأثر بكافة الأزمات العالمية. لذلك يجب تطوير القطاعات الأخرى (الفلاحة، الصناعة و السياحة) لإسهامها في التنمية الاقتصادية مع ضرورة القضاء على العقبات التي تعيق الاستثمار و هذا ما يتطلب اتخاذ عدة إجراءات جبائية، جمركية و كذلك تحسين مناخ الأعمال من اجل مواجهة تداعيات الأزمة المالية الراهنة و تجنب الأزمات المحتملة. في هذه الدراسة، قمنا بتحريات تهدف إلى تبيان النقائص المسجلة في النظام الاقتصادي الجزائري الحالي و تقديم بعض الحلول الرامية لمواجهة أي عوامل قد تنجم عنها أزمات.

Résumé :

Bien que l'Algérie n'ait pas été directement affectée par les effets catastrophiques de la crise financière mondiale, l'économie algérienne rencontre des problèmes sérieux liés à l'équilibre de sa balance commerciale et la réticence des investissements directs étrangers. Cette économie rentière dépendant essentiellement des hydrocarbures, reste fragile et exposée aux aléas de leurs prix. A cet effet, il faut développer et promouvoir d'autres secteurs (agriculture, industrie et tourisme) pour qu'ils puissent contribuer efficacement au développement économique et éliminer les obstacles à l'investissement. Ce qui nécessite la mise en place de plusieurs procédures fiscales, douanières ainsi que l'amélioration du climat des affaires dans le but de faire face aux répercussions de la crise financière actuelle et d'éviter les crises potentielles. Dans ce travail, des investigations sont faites pour déceler les carences dans le système économique actuel et des propositions quant à des solutions préconisées pour faire face aux aléas pouvant générer des crises.

الكلمات المفتاحية:

الأزمة المالية و الاقتصادية – السياسة الجبائية – مناخ الأعمال– اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.

مقدمة عامة:

لقد أدت أزمة 2008 المالية إلى نشأت أزمة ثقة حادة انتشرت لتشمل الاقتصاد العالمي ككل محدثة بذلك اختلالات خطيرة مست جميع القطاعات الاقتصادية بل و وصلت، بفعل ظاهرة العدوى، إلى حد تهديد استقرار بعض الدول مثل ما يحدث مع أزمة الديون السيادية الأوروبية. رغم أن الجزائر لم تتأثر، على الأقل بشكل مباشر، من تبعيات هذه الأزمة بحكم أن نظاميها المالي و البنكي ليسا مرتبطين بالأنظمة الدولية، إلا أن بوادر اختلالات جدية أصبحت تهدد التوازنات الاقتصادية الكبرى الشيء الذي دفع الجزائر إلى اتخاذ حزمة من التدابير للتصدي لهذه المشاكل و لعل من أهمها ما جاء في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 و إجراءات التقشف التي أطلقتها الدولة عقب هبوط أسعار المحروقات أواخر 2014.

تعتبر هذه الإجراءات حلولا مؤقتة على المدى القصير، إلا أن تنويع الاقتصاد بغية زيادة الصادرات و تقليص فاتورة الواردات إضافة إلى محاربة البطالة عن طريق تشجيع إنشاء مؤسسات منافسة و جذب استثمارات أجنبية مباشرة تبقى أنجع الوسائل التي تسمح بمواجهة الأزمة الحالية و تجنب الأزمات القادمة.

أهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في تناولها لعدد من الحقائق الخاصة بالسياسة الجبائية و مناخ الاعمال في الجزائر مع تقديم بعض الاحصائيات و الارقام المتعلقة بالتبادلات التجارية و الضغط الضريبي اضافة الى تقييم عقد الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تقييم السياسة الجبائية الجزائرية منذ دخول عقد الشراكة مع الاتحاد الاوروبي حيز التنفيذ سنة 2005 و من ثم دراسة اهم المشاكل و التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني خاصة المتعلقة باختلالات الميزان التجاري و تنافسية المؤسسات الاقتصادية الوطنية.

الإشكالية:

على ضوء المعطيات السابقة، سنحاول الإجابة على سؤال محوري يمكن أن يساعد على فهم طبيعة السياسة التي تستطيع أن تتصدى لمخلفات الأزمة الراهنة و تحقق هذه الأهداف: ***هل يمكن للسياسة الجبائية الجزائرية و مناخ الأعمال بخصائصه الحالية أن يواجها آثار الأزمات المالية و الاقتصادية؟***

فرضيات الدراسة:

- ارتفاع الضغط الضريبي و تعقيد مناخ الأعمال الجزائري لا يشجع على إنشاء المؤسسات و تنويع الاقتصاد و رفع حجم الصادرات.
- اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي اثر سلبا على المؤسسات الوطنية و ساهم في عزوف الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن القدوم إلى الجزائر و تكبيد الخزينة العمومية خسائر معتبرة.

أسلوب البحث:

تعتمد الدراسة اسلوب الوصف و التحليل اضافة الى الدراسة المباشرة لواقع الاقتصاد الوطني مع تقديم بعض المقارنات مع دول الجوار و الاستعانة بتقارير متخصصة في هذا المجال.

الإطار النظري للدراسة:

يحظى موضوع الشراكة مع الاتحاد الاوروبي و السياسة الجبائية بأهمية كبيرة في اوساط الباحثين و قد ظهرت عدة دراسات في هذا المجال تهدف الى معرفة مدى تأثر المؤسسات المحلية و التوازنات الاقتصادية بعد دخول عقد الشراكة حيز التنفيذ سنة 2005 و المشاكل التي صاحبت الازمة الاقتصادية العالمية. من بين هذه الدراسات نذكر: فريدة مرزوق، المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و التنافسية في الجزائر (2008)، عبد الرحمان مغاري، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، (2009)، ناصر مراد، أثار الأزمة الاقتصادية الراهنة، حالة الجزائر(2013)، طارق قندوز، رصيد ميزان التجارة الخارجية الجزائري في مفترق الطرق (2015).

1- مجالات تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الجزائري:

لم تعرف الجزائر انهيارا في نظامها المالي و لا البنكي عكس ما حدث في كثير من الدول الأخرى، حيث أن البورصة الجزائرية لم تعرف خسائر كبيرة و البنوك لم تفلس إضافة إلى عدم وجود أزمة ديون إلا أن هذا لم يمنع وصول آثار الأزمة إلى الاقتصاد الوطني عبر طرق انتشار غير مباشرة و بدرجات متفاوتة لعل من أهمها ما يلي:

1.1- الميزان التجاري:

يمثل الميزان التجاري **(Balance Commerciale)** الفرق الموجود بين إجمالي الصادرات وإجمالي الواردات، فهو جزء مهم من النشاط الاقتصادي بصفة عامة وميزان المدفوعات بصفة خاصة، وله دور حسّاس فيما يخص النمو الاقتصادي. ويلعب الميزان التجاري دوراً مهماً للتعرف على مكانة البلد ضمن خريطة الاقتصاد العالمي من زاوية الاندماج التجاري في السوق العالمية، فالتجارة الخارجية لأي بلد هي متنفس فوائض الإنتاج السلعي والخدماتي. وترتبط التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري بالسوق العالمية سواء فيما يتعلق بالواردات لاسيما من المواد المصنعة عالية التقنية ونصف المصنعة والمواد الغذائية، أو بالصادرات لاسيما من المحروقات التي تمثل ما يقارب 97% من مجموع الصادرات و المصدر الأول للعملة الصعبة. إذ تمثل حركة الصادرات والواردات وتأثيرها على ميزان المدفوعات أهم مؤشرات التوازن الخارجي وارتبط تغير الميزان التجاري الجزائري بتغيرات عائدات المحروقات (البترول والغاز الطبيعي)، بالإضافة إلى انعكاسات تذبذب الواردات على وضعية هذا الميزان، فالميزان التجاري

مركز تراكم العملة الصعبة في الجزائر وتدهوره يعتبر سبب الأزمات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر (طارق قندوز، 2015، ص 1)؛ وبالتالي رفع رصيده يمثل أهم أهداف الإصلاحات التي ارتبطت بها لأن رصيده يمثل أساس رصيد ميزان المدفوعات.

بما أن الجزائر غير قادرة على التحكم في أسعار المحروقات التي تخضع لعدة عوامل، فان أي هبوط من شانه أن يؤثر على المداخيل و هذا ما حدث في 2009 و نهاية 2014 التي شهدت أسعار جد متدنية للبرميل نزلت تحت عتبة الـ 50 دولار (مؤشرات موقع INVESTING.COM).

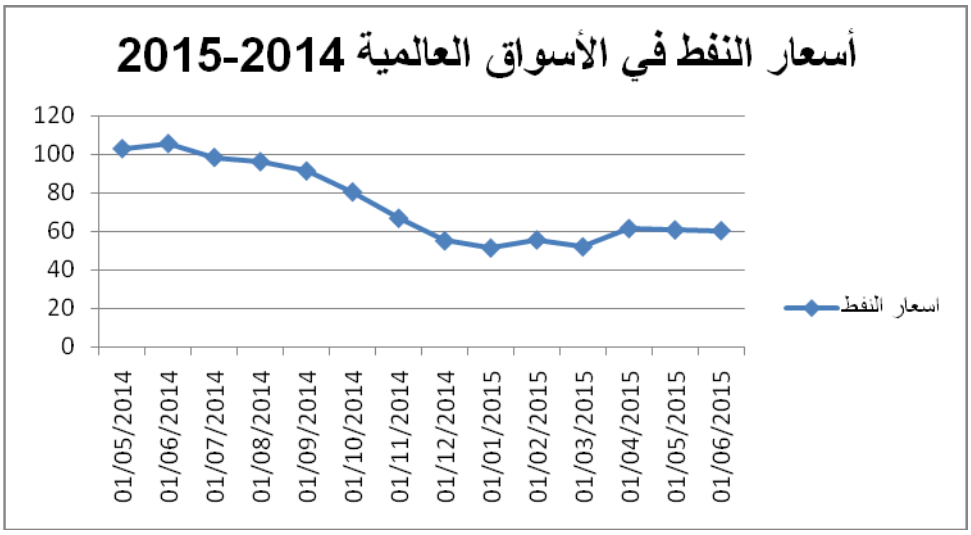

المصدر: موقع www.sa.investing.com

يظهر من الرسم البياني أن أسعار النفط انخفضت بمقدار النصف في الربع الأخير من عام 2014، و بعد مرور اقل من شهر واصلت الانخفاض لأكثر من 9% أخرى. و لقد هبط سعر خام برنت دون 50 دولار للبرميل في أوائل يناير 2015 للمرة الأولى منذ ماي 2009. و مع انه انتعش قليلا بعد ذلك، فإن المؤشرات تتنبأ بأن الأسعار لن تعاود الصعود في المدى القصير.

يرجع انهيار أسعار النفط إلى ثلاث أسباب. ففي جانب العرض، حدثت زيادة في الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري، كما تحولت سياسة منظمة أوبك من استهداف استقرار الأسعار إلى الحفاظ على حصتها في السوق، و فيما يخص الطلب، تراجع الطلب العالمي عما كان متوقعا بسبب بطء النمو الاقتصادي العالمي(الموجز الاقتصادي للبنك الدولي، 2015، ص 3).

تستورد الجزائر معظم موادها الاستهلاكية إضافة إلى عديد الخدمات و لقد عرفت أسعار هذه المواد منذ بداية الأزمة ارتفاعا ملحوظا أدى إلى زيادة فاتورة الواردات و اثر على القدرة الشرائية للإفراد.

هذا الاختلال بين الصادرات و الواردات اثر بشكل ملحوظ على الميزان التجاري الجزائري حيث أصبح الفائض المحقق في تناقص كبير و مستمر من شانه أن يؤثر على التوازن الكلي للبلاد.

التجارة الخارجية في الجزائر2005- 2014 (القيمة بمليون دولار أمريكي)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات خارج المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165	8102
صادرات المحروقات	43937	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60146
إجمالي الصادرات	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62956
الواردات	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	47490	54852	58330
الميزان التجاري	24989	33157	32532	39819	5900	16580	26242	24376	11065	6264

المصدر: المركز الوطني للإعلام و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

حققت الجزائر خلال سنة 2014 ، فائضا تجاريا قدره 4,63 مليار دولار. وقد بلغت قيمة الصادرات 62.95 مليار دولار، مما يدل على انخفاض طفيف بنسبة 4,47٪، أما الواردات، فقد بلغت قيمتها 58.33 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 6 ٪ مقارنة بعام 2013. و يوضح هذا المؤشر أن هناك زيادة متزامنة في الواردات وانخفاض في الصادرات المسجلة خلال هذه الفترة. أما من حيث تغطية الواردات بالصادرات، فإن النتائج تدل على أنها تحررت إلى 108% سنة 2014 مقابل 118 سجلت سنة .2013

2.1- سعر الصرف:

إن تقلبات سعر الصرف خاصة الدولار و الأورو التي تعتبران أهم العملات المعتمدة من طرف الجزائر في تعاملاتها الخارجية له تأثير كبير سواء على مستوى الدولة أو القطاع الخاص و بما أن سعر صرف الدينار مقيد و ثابت فان المتعاملين الاقتصاديين معرضون لآثار هذه التقلبات بشكل مباشر و مؤثر.

وفي هذا الصدد، فإن تدهور قيمة الدولار مقابل الأورو، وطالما أن تسعير صادرات الجزائر تتم بالدولار ومعظم وارداتها بالأورو وحسب تقرير صادر عن الأمم المتحدة فإنّه مع تزايد عمق الأزمة يتمخض عن ذلك تذبذب أسعار صرف العملات وانخفاض قيمة الدولار أمام الأورو بالنظر للمديونية والعجز في ميزان المعاملات الجارية(طارق قندوز، 2015، ص 4) ، وبالنسبة للاقتصاد الجزائري فإنّ الأثر السلبي سيبرز في انخفاض احتياطي الصرف الموظف كفوائض مالية في سندات الخزانة الأمريكية لسببين هما معدل الفائدة الضعيف الذي لا يتجاوز 2% ، وتراجع قيمة الدولار.

1.3- احتياطي الصرف:

من بين التأثيرات الايجابية لارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة، تعزيز احتياطيات الصرف الأجنبية لديها. و منه، لا يمكن انكار الارتباط الموجود بين أسعار النفط و مستوى احتياطي الصرف الأجنبي في الدول المصدرة و من بينها الجزائر(زايري بلقاسم، 2009، ص 61).

رغم أن الجزائر استطاعت في السنوات الأخيرة امتلاك احتياطي صرف مهم تجاوز عتبة الـ 200 مليار دولار و هذا أساسا بفضل صادراتها من المحروقات، إلا أن الآونة الأخيرة شهدت تناقصا ملحوظا و متسارع لهذا الاحتياطي جراء تآكل قيمة الدولار أمام الأورو و هبوط أسعار البترول إضافة إلى المشاريع و الورشات الاقتصادية الكبرى التي أطلقتها الحكومة في إطار ما يعرف بالمشاريع الخماسية.

إن استمرار تداعيات الأزمة و عدم التصدي لها بشكل ناجع و فعال سيؤثر بالضرورة سلبا على هذا الاحتياطي و على صندوق ضبط الموارد الذي يجب أن يستعمل بشكل امثل بغية بناء اقتصاد قوي مبني على المعرفة و التنوع و ليس على الريع، و لقد بدأ فعلا هذا الاحتياطي في التناقص حيث نزل الى 178,93 مليار دولار في ديسمبر 2014 بعدما كان في حدود 194.01 في ديسمبر 2013 (حسب تصريح محافظ البنك المركزي الجزائري، محمد لكصاصي، 2014).

4.1- الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة احد أهم العوامل المساعدة على التنمية الاقتصادية، حيث تتنافس الدول على توفير مناخ أعمال ملائم قادر على جذب هذه الاستثمارات بغية الاستفادة من رؤوس الأموال المتدفقة و نقل التكنولوجيا و دفع الصادرات إضافة إلى ما يرافقها من فرص الشغل و تنويع الاقتصاد و المداخيل الجبائية.

إن الجزائر مقارنة بالدول الأخرى خاصة القريبة منها، تعتبر اقل جذبا للاستثمارات الأجنبية و مع تزايد آثار الأزمة الأخيرة على الاقتصاد العالمي تراجعت هذه الأخيرة بشكل ملفت الشيء الذي يضيع على الجزائر مصدر دخل هام خاصة من العملة الصعبة إضافة إلى الفرص الاقتصادية الأخرى.

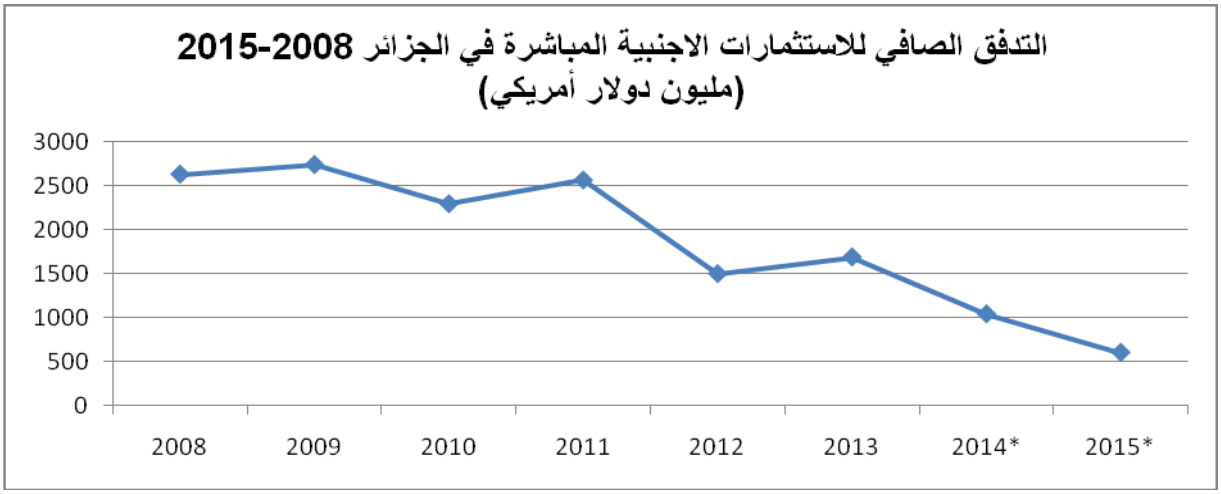

Source : La Banque Mondiale, Perspective Monde, Université de Sherbrooke

إن عزوف رأس المال الأجنبي عن القدوم إلى الجزائر يرجع إلى نقص الانفتاح و الحرية في الاقتصاد الجزائري، و هذا بالنظر إلى معايير إنشاء المؤسسات، نقص اليد العاملة المؤهلة، قوانين الاستثمار، الحصول على القروض و الرخص، دفع الضرائب، نقل و تحويل الملكية، تنفيذ العقود و حل المنازعات الخ... ففي مجال إنشاء المؤسسات فان الجزائر تتميز بتعدد إجراءات التأسيس، إذ يوجد 14 إجراء و هو ما يتطلب أكثر من 22 يوم لانطلاق النشاطات الجديدة، و هي مدة طويلة نسبيا إذا ما قورنت ببلدان الجوار مثل المغرب و تونس (11 يوم).

إن كثرة الإجراءات البيروقراطية المرافقة لعمليات التصدير و الاستيراد ترفع المدة المتوسطة للقيام بالتصدير إلى حوالي 17 يوما و الواردات إلى26 يوم في حين لا تتطلب نفس العملية أكثر من 10 أيام في المغرب للتصدير و 14 للاستيراد على سبيل المثال (عبد الرحمان مغاري، 2009، ص 12).

بالرغم من أن الأزمة الاقتصادية العالمية لها دور كبير في هذا التراجع إلا أنها لا تعتبر العامل الوحيد حيث أن طبيعة النظام الجبائي الجزائري و البنية المؤسساتية في الجزائر لهما دور جد مؤثر.

2- السياسة الجبائية، مناخ الأعمال الجزائري و برنامج الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:

إن وصول آثار الأزمة الاقتصادية العالمية إلى الجزائر لا يرجع لعوامل خارجية فقط، فبعض السياسات التي تبنتها الحكومة كان لها الأثر البالغ في وصول الأزمة بل و الزيادة من حدتها. فيما يلي، سنقوم بدراسة ثلاث عناصر مهمة لفهم المشاكل الاقتصادية الجزائرية و محاولة إيجاد حلول ممكنة لها.

1.2- السياسة الجبائية الجزائرية:

النظام الجبائي الجزائري نظام تصريحي أي أن المكلف بالضريبة هو من يقوم بالتصريح (رقم الأعمال، الفوائد، المداخيل، الوعاء الضريبي الخ...) مع احتفاظ الإدارة بحق المراقبة و هو أيضا نظام عام أي أن نفس التشريعات و القوانين الضريبية تطبق على مستوى جميع مناطق الوطن و على جميع المكلفين المنتمين لنفس الفئة (مهن حرة، النظام الجزافي، الأشخاص المعنويون الخ...) كما تعتبر المديرية العامة للضرائب، بمديرياتها الجهوية و الولائية، المسؤولة عن هذه السياسة.

تتميز الجباية الجزائرية بالتعقيد في القوانين و التشريعات الضريبية ، كما أن الضغط الضريبي مرتفع مقارنة مع الدول المجاورة إضافة إلى أن الجباية العادية جد ضعيفة مقارنة بالجباية البترولية و هذا ما يجعل منها عائقا أمام المؤسسات الوطنية و الأجنبية الراغبة في الاستثمار.

في دراسة جديدة لمكتب التدقيق الدولي **Price Waterhouse Cooper (PwC)** و بمشاركة البنك الدولي، كشف أن الضغط الضريبي المطبق على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية يعتبر من بين الأشد عالميا (189 دولة). فالجزائر، حسب هذه الدراسة، تطبق ضرائب مرتفعة تتجاوز عتبة 72% من الأرباح مما يحرض العديد من المؤسسات الجزائرية على عدم التصريح و اللجوء إلى الاقتصاد الموازي، متسببين

بذلك في فجوة مالية كبيرة للدولة. في الواقع، العديد من المؤسسات لا تصرح بكامل مداخيلها مما يضطر الدولة إلى إثقال كاهل المؤسسات التي تعمل بطريقة قانونية.

في المعدل، المؤسسات تدفع 27 مرة في السنة، تحتاج لـ 451 ساعة لتحضير و دفع هذه الضرائب التي تمثل 72.7% من أرباحها و هذا ما يجعل الجزائر في المرتبة 176 عالميا في مجال دفع الضرائب.

الجدول التالي يلخص الضرائب و الرسوم المدفوعة، عدد المرات، الوقت و نسبتها من الأرباح إضافة إلى مقارنة مع المتوسطات الإقليمية:

مؤشرات دفع الضرائب في الجزائر

المؤشر	الجزائر	منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا	منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية
المدفوعات (عدد)	27	17.4	11.8
الوقت (عدد المرات سنويا)	451	220.4	175.4
ضريبة الأرباح %	6.6	12.8	16.4
المدفوعات و الضرائب المتعلقة بالعمال %	30.6	16.2	23
ضرائب أخرى %	35.6	3.6	1.9
إجمالي سعر الضريبة من إجمالي الربح %	**72.7**	**32.6**	**41.3**

المصدر: مجموعة البنك الدولي، تقرير حول سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر(Doing Business)، 2015.

2.2- المؤسسة و مناخ الأعمال في الجزائر:

يعاني الجهاز الإنتاجي المحلي من عجز فيما يخص الاستجابة لتلبية الاحتياجات الداخلية المتزايدة، رغم ملايير الدولارات التي وظفتها الدولة لترقية وتحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية باعتبارها محركا للنمو، وتشجيع القطاع الخاص وتحفيز الاستثمار الأجنبي وعقود الشراكة المبرمة، تبقى المؤسسات الاقتصادية الوطنية تعاني من ركود فيما يتعلق بجوانب الإنتاجية و المردودية، فمثلا وجهت الحكومة خلال السنوات الفارطة أزيد من 180 مليار دولار أمريكي إلى قطاع البنية التحتية دون تحسين القدرات الإنتاجية للمؤسسات التي استفادت من عمليات إعادة هيكلة وتطهير مالي بقيمة 35 مليار دولار.لذلك فالتبعية الغذائية هي ميزة الاقتصاد الجزائري و التي أدت إلى ارتفاع حجم الواردات وتضاعف تكلفة فاتورة المشتريات الخارجية التي بلغت حدود 50 مليار دولار، نتيجة جنوح الأسعار إلى الارتفاع في السوق العالمية (طارق قندوز، 2015، ص 5).

زرع الثقافة المقاولاتية و تشجيع الشباب على إنشاء المؤسسات خاصة الصغيرة و المتوسطة منها هي احد التحديات التي تحاول الدولة رفعها و هذا عن طريق عدة برامج خاصة مثل الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ) و مشاريع أخرى في إطار الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات الخ...

يواجه المستثمر الوطني و الأجنبي في الجزائر بعض الصعوبات و العراقيل التي تمنع بعث مؤسسات و أنشطة جديدة لصعوبة الإجراءات الإدارية و الحصول على أراضي و محلات إضافة إلى الأعباء الضريبية و القروض البنكية، يضاف إلى هذا غياب هياكل المرافقة و المساعدة الخاصة بالمؤسسات، قلة نقل و تحويل التكنولوجيا الخ...

حسب تقرير Wall Street Journal و Heritage Foundation لسنة 2015، صنفت الجزائر في خانت الدول التي تقمع فيها الحريات الاقتصادية محتلتا بذلك المرتبة 157 من بين 178 دولة. يسجل محرروا هذا التقرير تراجعا مهما في جميع المعايير المدروسة كحرية المؤسسات، حرية المبادلات، حجم الضرائب و الرسوم، النفقات الحكومية، الاستقرار النقدي، حرية الاستثمار، حماية الملكية الخاصة، محاربة الفساد و تحرير العمل. لقد أخذت الجزائر منحا تنازليا خلال الخمس سنوات الأخيرة، حسب نفس التقرير، حيث يبقى تقييمها اقل من المعدل الجهوي و العالمي، فالجزائر تحتل المرتبة 14 من بين ال15 دولة المصنفة في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا (حميد محندي، 2015، ص 1).

أما فيما يخص تقرير البنك الدولي السنوي الخاص بممارسة الأعمال في العالم (Doing Business) لسنة 2015، احتلت الجزائر المرتبة 154 من بين 189 دولة محل الدراسة، متراجعة بسبعة مراكز مقارنة بتصنيف 2014. و يظهر هذا التصنيف مدى سوء مناخ الأعمال الجزائري مقارنة بدول الجوار كتونس التي جاءت في المرتبة 60 عالميا و المغرب 71. يظهر الرسم البياني التالي أهم المؤشرات المدروسة و ترتيب الجزائر في كل مجال حسب التقرير.

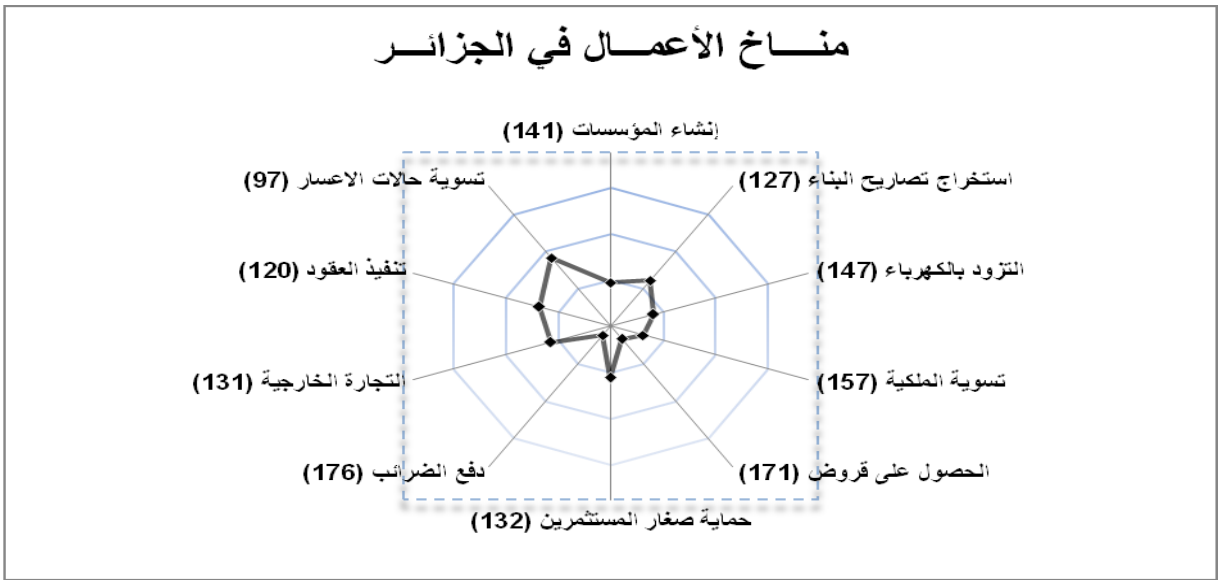

Source : Doing business 2015, going beyond efficiency, economy profile Algeria 2015, 12th edition.

3.2- تحديات برنامج الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:

رغم أن التكتلات الاقتصادية و التحالفات الجهوية تعتبر ضرورة ملحة في وقتنا الحالي و في ظل العولمة، إلا أن هذه التكتلات يمكن أن يكون لها آثار سلبية إن لم يكن الاقتصاد المحلي بمختلف فاعليه مهيأ لها. يعتبر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من أهم الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر، إلا انه يبقى محل انتقاد و يرى على انه تنازل سياسي أكثر منه عقد شراكة حقيقي.

أ- ماهية عقد الشراكة:

تم توطيد العلاقات بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي في سنة 2001 عن طريق إمضاء عقد الشراكة، الذي دخل حيز التنفيذ في الأول من سبتمبر 2005. يمثل هذا العقد الأسس القانونية و التشريعية لمختلف العلاقات التي تربط الطرفين.

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي و التجاري الأول للجزائر. أكثر من 60% من صادرات المحروقات موجهة إليه و أكثر من 65% من الواردات الجزائرية تأتي منه

يهدف عقد الشراكة إلى إقامة منطقة تبادل حر بشكل تدريجي، و لقد بدا الاتحاد الأوروبي في تطبيقها فعليا. من جهتها، التزمت الجزائر بعملية تفكيك تدريجي للقيود الجمركية. المعدل 0% لهذه القيود كان من المفروض أن يطبق في 2017، و لكنه مدد إلى 2020 بعد طلب من الجزائر في 2010. هذا التفكيك يطبق على أساس ثلاث قوائم:

- إعفاء من القيود الجمركية عند بدا اتفاقية الشراكة يشمل معظم السلع الوسيطة و النصف مصنعة الخاصة بالصناعة الكيميائية، الحديد و الصلب، النسيج، مواد البناء الخ...

- تفكيك خطي، على مدة 5 سنوات ابتداء من السنة الثالثة لدخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ. هذا الإعفاء يشمل المنتجات الفلاحية و الصناعية، المنتجات الصيدلانية و الكهربائية، تجهيزات النقل بالسكك الحديدية، السيارات و قطع الغيار، أجهزة و وسائل المراقبة و القياس الخ...

- تخفيض تدريجي على 10 سنوات ابتداء من السنة الثالثة لدخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ. هذا الإعفاء يشمل المواد الاستهلاكية (Si Mohamed Djamal et Hachemi-Douici Naima, 2012, p15).

إضافة إلى خلق منطقة تبادل حر للسلع و الخدمات و حرية تنقل رؤوس الأموال، تهدف هذه الاتفاقية إلى مساعدة و مرافقة المؤسسات الجزائرية من اجل الدخول في شبكة الإنتاج العالمية و زيادة التنافسية و كسب الخبرات التقنية و التكنولوجية عن طريق عدة برامج يدعمها و يساعد في تمويلها الاتحاد الأوروبي.

ب- تحليل و تقييم عقد الشراكة:

- لم يسجل الاقتصاد الجزائري النتائج المتوقعة مقارنة مع تلك المسجلة في الدول المجاورة (المغرب و تونس) رغم تسارع نمط المبادلات الخارجية. لم يستطع أي قطاع اقتصادي وطني أن ينافس على مستوى الأسواق الدولية و استمر قطاع المحروقات في الهيمنة على الصادرات.

- خفضت تركيبة التعريفة الجمركية إلى ثلاث معدلات (5،15 و 30%)، عند إمضاء عقد الشراكة. انتقل المعدل العادي من 23.4% إلى 17.5% فقط.

- أعطي للجانب التجاري أهمية خاصة على عكس جانب الاستثمارات و تنقل الأشخاص.

- تفكيك القيود الجمركية كبد الخزينة العمومية خسائر فاقت 2.5 مليار دولار بين 2005 - 2009 و التوقعات تشير إلى أن هذه الخسارة ستقفز إلى عتبة 9 مليار دولار بين 2010 و 2017.

- تدفق الاستثمارات الأوروبية نحو الجزائر جد ضعيف، فهو في حدود 500 مليون دولار، أي اقل من ثلث مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المسجلة (احصائيات منظمة التجارة العالمية 2015).

- الحواجز الغير جمركية للاتحاد الأوروبي (معايير الجودة و النوعية على وجه الخصوص)، تعرقل انفتاح المؤسسات الجزائرية على السوق الأوروبية و تمنعها من رفع حجم الصادرات نحوها.

يعاب على السلطات الجزائرية أنها لم تدرس بشكل جيد عند تفكيك القيود الجمركية، القطاعات التي تحتاج إلى حماية، القطاعات التي تحتاج إلى مواد أولية و نصف مصنعة من اجل الإنتاج و القطاعات التي هي في اقل حاجة إلى الحماية الجمركية. يبين الجدول التالي أن دول الجوار تطبق تعريفات جمركية تأخذ إلى حد بعيد هذه الحاجات بعين الاعتبار.

مقارنة بين معدلات التعريفات المطبقة في بلدان شمال إفريقيا

مجاميع المنتجات	الجزائر	تونس	المغرب	مصر
منتجات حيوانية	27.9	**85.6**	**124.9**	15.3
مشتقات الحليب	23.2	**91.3**	**78.2**	5.8
خضر، فواكه و نباتات	26.3	**91.1**	43.4	5.8
الحبوب و مشتقاتها	9	**75.1**	45.4	22.8
الدهون و الزيوت	22.2	39.6	25.8	5.3
السكر	25	34.3	33.1	14.9
المشروبات و التبغ	27.5	**64.2**	37.2	**826.8**
الموارد الصيدية	29.7	39.7	46.6	6.8
الملابس	30	42.7	48.4	38.9
السيارات و اجهزة النقل	14.6	19.1	18.7	12.9

المصدر: البيانات التعريفية لمنظمة التجارة العالمية

ج- عقد الشراكة و تنافسية المؤسسات الجزائرية:

إن انفتاح الاقتصاد الجزائري على الخارج عن طريق عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، التبادل الحر مع بلدان أخرى و الانضمام المستقبلي لمنظمة التجارة العالمية، زاد من التنافس على السوق المحلي و هذا ما يتطلب مراقبة و ضبط المنافسة بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين. ما يؤثر كذلك و بشكل كبير على التنافسية، هو القطاع الموازي الذي يمثل أكثر من 34 % من حجم الناتج المحلي الخام. وجود هذا القطاع الذي ينشط بطريقة غير قانونية، يؤثر على حرية المنافسة بين المؤسسات خاصة الصغيرة و المتوسطة منها(Farida MERZOUK, 2008, p 15) .

في نهاية 2010، طالبت الجزائر بتأخير قدره 3 سنوات على دخول تفكيك القيود الجمركية على السلع المستوردة من الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ (2020 بدل 2017). هذا الطلب كان مرده، حسب السلطات الجزائرية، إلى حاجة المؤسسات الجزائرية إلى مدة إضافية بغية التحضير و التكيف مع متطلبات المنافسة الشديدة التي ستفرض عليها مع خلق منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.

بالنسبة للاقتصاد الجزائري، تبقى مسالة زيادة و تنويع الصادرات معضلة مرتبطة مباشرة بالعرض الذي لا زال يعاني من مشاكل متعلقة بالمنافسة على الصعيد المحلي و الدولي. فصادرات المؤسسات الجزائرية تعيقها عدة عوامل منها:

- الشروط التقنية و التنظيمية التي تزداد صعوبة يوما بعد يوم من اجل الدخول إلى السوق الأوروبية.
- نقص الاستثمارات الأوروبية في الجزائر التي تزيد من القيمة المضافة و تساعد في رفع حجم و نوعية الصادرات نحو السوق الأوروبية و ما جاورها.
- انعدام التواصل ين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و الأوروبية بغية تشجيع التصدير (الاندماج في دورة القيمة العالمية).
- تضاؤل الامتيازات الممنوحة من قبل الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر في إطار اتفاقية التبادل الحر المبرمة بين الطرفين (Djilali LEBIBET, 2014, p 19).

إن اخذ المشاكل المرتبطة بمحيط المؤسسة بعين الاعتبار(التكنولوجية، التنظيمية، الوظيفية، الثقافية الخ...)، يعتبر شرطا مهما بغية إعطاء فرصة لشركاتنا من اجل مواجهة المنافسة المحلية التي غالبا ما تكون غير نزيهة، و المنافسة الدولية الجد قاسية (Mohamed MADOUI, 2009, p 16).

بغية فهم الطبيعة الحالية لمناخ الأعمال و تنافسية المؤسسات المحلية، سنقوم بمناقشة و تحليل سيناريوهين، الأول عن ما هو موجود و الثاني عن ما يجب أن يكون.

السيناريو الأول: مناخ الأعمال و تنافسية المؤسسات المحلية

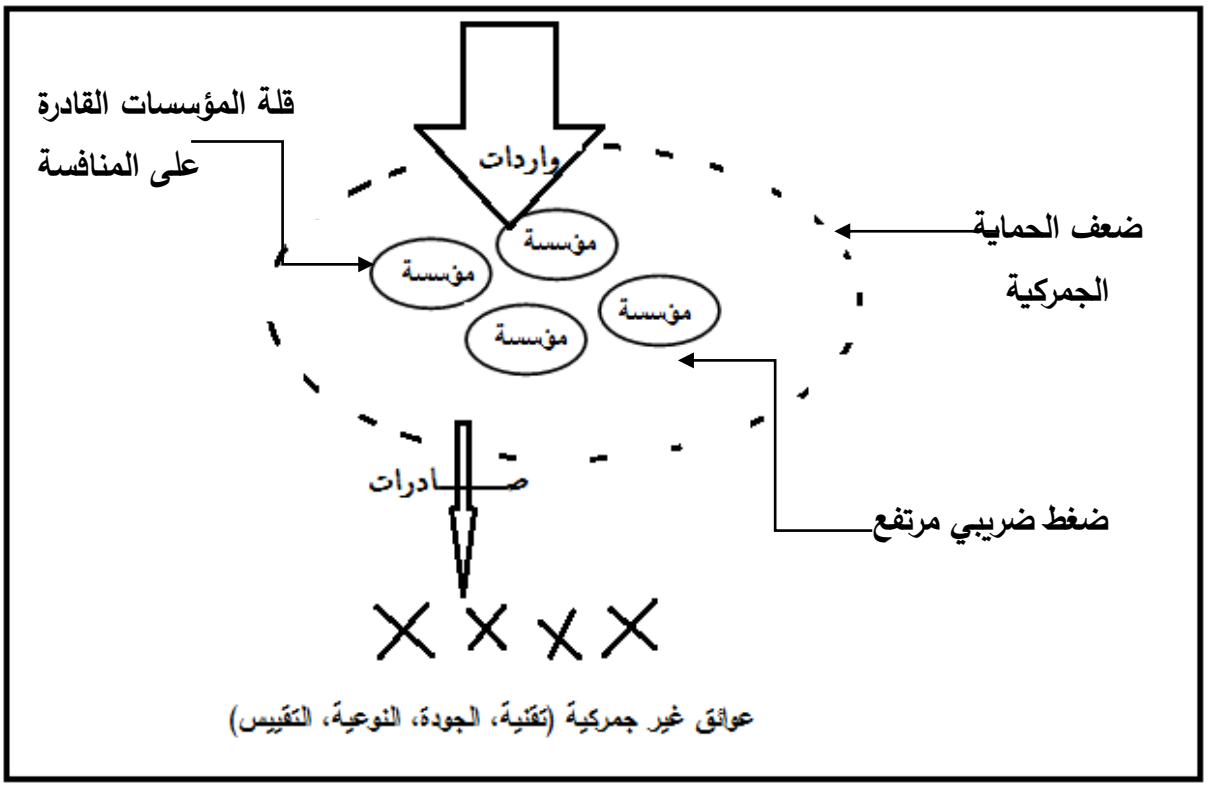

يتميز الاقتصاد الوطني بضغط ضريبي مرتفع، إضافة إلى قلة المؤسسات القادرة على المنافسة. في إطار عقد الشراكة المبرم مع الاتحاد الأوروبي، قامت الجزائر بتفكيك تدريجي لتعريفاتها الجمركية تاركة المؤسسات المحلية في مواجهة منافسة شرسة من المؤسسات الأوروبية التي أغرقت الاقتصاد الوطني بمختلف السلع و الخدمات. رغم أن الاتحاد الأوروبي قام من جانبه بحذف التعريفات الجمركية على السلع القادمة من الجزائر، إلا أن المنتوج الجزائري يلقى صعوبات للدخول إلى السوق الأوروبية على رأسها العوائق الغير جمركية (التقنية، الجودة، النوعية و التقييس).

يمكن تلخيص الوضعية الحالية كالأتي:

إلغاء التعريفات الجمركية + ضغط ضريبي مرتفع + غموض و تعقيد قوانين الاستثمار

⇩

عدم قدرة المؤسسات الوطنية على المنافسة + قلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة (التصدير نحو الجزائر أفضل بكثير من التصدير من داخل الجزائر)

السيناريو الثاني: مناخ الأعمال و التنافسية الأمثل

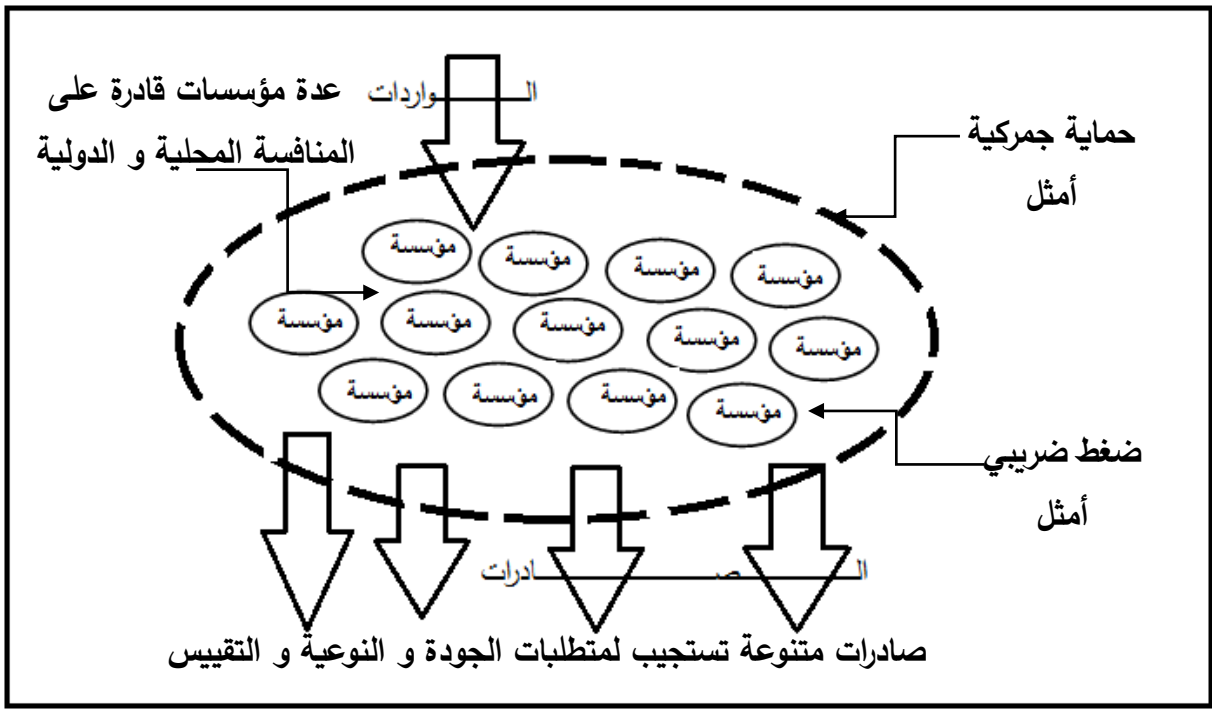

تخفيض الضغط الضريبي إلى مستويات تشجع على الإنتاج و المنافسة و توسيع الوعاء الضريبي لكي يشمل كل الفاعلين الاقتصاديين بمن فيهم الناشطون في الاقتصاد الموازي سيزيد من مداخيل الضرائب في الخزينة العمومية.

خلق برامج مرافقة و مساعدة الشركات الوطنية خاصة الصغيرة و المتوسطة منها من اجل زيادة تنافسيتها و مردوديتها سيساعد على تنويع و تطوير الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات.

مراجعة السياسة الجمركية بما يضمن حماية امثل للاقتصاد و المؤسسات الوطنية و تشجيع الاستثمارات الأجنبية على القدوم و الإنتاج من داخل الوطن.

سياسة جمركية فعالة + ضغط ضريبي أمثل + قوانين استثمار مرنة، شفافة و فعالة

⇩

زيادة قدرة المؤسسات الوطنية على المنافسة + جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (التصدير من داخل الجزائر أفضل من التصدير نحو الجزائر) + تنويع الاقتصاد + زيادة مداخيل الدولة + القدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية بشكل فعال.

الخـاتمة:

رغم أن الجزائر لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية بطريقة مباشرة إلا أنها تأثرت بطريقة غير مباشرة و الاقتصاد الجزائري بوصفه اقتصادا ريعيا يعتمد على البترول ، فهو اقتصاد هش معرض لتقلبات أسعار البترول ، و يتأثر بكافة الأزمات العالمية. لذلك يجب تطوير القطاعات الأخرى (الفلاحة ، الصناعة و السياحة) لإسهامها في التنمية الاقتصادية مع ضرورة القضاء على العقبات التي تعيق الاستثمار و هذا ما يتطلب اتخاذ عدة إجراءات لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية من خلال ما يلي :

– إقامة اقتصاد قوي و متنوع من خلال تشجيع الصادرات خارج المحروقات و تنويع مصادر الدخل بحيث يعتمد على عدة قطاعات.

– تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة حيث أنها أقل تأثرا بالأزمة المالية العالمية.

– ضرورة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك بالعمل على تهيئة بيئة مستقرة و محفزة للاستثمار خاصة القطاعات خارج المحروقات.

– ضرورة مراقبة و التحكم في فاتورة الواردات لمواجهة النقص في حصيلة الصادرات و الحفاظ على فائض الميزان التجاري.

– ترشيد النفقات العامة و مكافحة كافة أشكال الفساد و مظاهر تبذير المال العام (ناصر مراد، 2013، ص 14).

– مراجعة السياسة الجبائية و الجمركية بما يتناسب مع متطلبات الاقتصاد الوطني و يساعد على حماية المنتج الوطني و تطويره.

– مراجعة اتفاقيات الشراكة خاصة المبرمة مع الاتحاد الاوروبي حتى تتناسب مع الواقع الاقتصادي الوطني و خصوصيات المؤسسة الجزائرية و تجنب التنازلات التي لا تخدم الاقتصاد الوطني في الاتفاقيات المستقبلية (خصوصا ما يتعلق بالانضمام الى منظمة التجارة العالمية).

في الأخير، يبقى تنويع الاقتصاد و تشجيع القطاع الخاص خارج قطاع المحروقات عن طريق تبني سياسات اقتصادية فعالة و مدروسة على المدى المتوسط و الطويل، الحل الأمثل و الأضمن لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية الراهنة و الأزمات المستقبلية التي يمكن أن تهدد استقرار الاقتصاد الجزائري.

قـائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1- البنك الدولي، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، العدد 4، 2015.

2- البيانات التعريفية لمنظمة التجارة العالمية، 2015.

3- حميد محندي، مقال تحت عنوان: الجزائر تحتل المرتبة ما قبل الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، 2015، www.leconews.com

4- المركز الوطني للاعلام و التوثيق، المديرية العامة للجمارك، دليل الامتيازات الجبائية، 2015.

5- أ.د زايري بلقاسم، كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، 2009.

6- د. طارق قندوز، مقال بعنوان رصيد ميزان التجارة الخارجية الجزائري في مفترق الطرق، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية 2015، http://www.giem.info/article/details/ID/562/print/yes/.

7- أ.د عبد الرحمان مغاري، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس بالتعاون مع مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، 20.10.2009.

8- محمد لكصاصي، البنك المركزي الجزائري، الاتجاهات النقدية و المالية للجزائر، 2015.

9- أ. ناصر مراد، أثار الأزمة الاقتصادية الراهنة – حالة الجزائر-، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير/ جامعة البليدة – الجزائر، 2013.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Agence Nationale de Développement de l'Investissement, bilan du commerce extérieur, www.andi.dz/index.php/ar/statistique/, 2015.

2- Conseil d'Association entre L'UE et L'Algérie, 8eme session, UE-AL 3101/15, 2015.

3- Lebibet Djilali, évolution des échanges commerciaux MIM, Réunion du Sous-comité Algérie-UE « Agriculture- pêche », Alger, le 22-10-2014.

4- Merzouk Farida, PME et compétitivité en Algérie, Université de Bouira- Algérie, 2008.

5- Fusion Media Ltd, http://sa.investing.com/commodities/crude-oil-historical-data, 2015.

6- MadouI Mohamed , CNAM, Laboratoire interdisciplinaire pour la sociologie économique et Moussa Boukrif, Université de Béjaia, de l'économie administrée à l'économie de marché. Les PME à l'épreuve de la mise à niveau des entreprises en Algérie, 11es Journée scientifique du Réseau Entrepreneuriat INRPME AUF AIREPME, 27 mai 2009.

7- Si Mohamed Djamal, et Hachemi-Douici Naima, les atouts et contours de l'économie algérienne, 2012.